مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية: نظرة اقتصادية تحليلية مكانية
اسم الكاتب: عبدالكريم بن خلف الهويش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8874
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 14:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 12 ، العدد 1
شعبان 1346 هـ / يونيو 2015 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية: نظرة اقتصادية تحليلة مكانية

عبدالكريم بن خلف الهويش

كلية العمارة والتخطيط - جامعة الدمام
الدمام - المملكة العربية السعودية

تاريخ الاستلام 2013-12-24 **تاريخ القبول 2014-03-18**

ملخص البحث

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل حجم وخصائص مكونات القطاع الصناعي السعودي وطبيعة توزيعه مكانياً بين مناطق المملكة العربية السعودية خلال السبع عشرة سنة الماضية (1995م إلى 2012م)، بغية التعرف على الدور الذي لعبه هذا القطاع في توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي من جهة ودفع عجلة التنمية الصناعية المتوازنة من جهة أخرى. عكست نتائج الدراسة الدور الفعال الذي لعبته الحكومة السعودية بتطور ونمو القطاع الصناعي السعودي من خلال سياسة دعم الصناعة وتشجيعها واستغلال الموارد المالية النفطية الاستغلال الأمثل في إقامة الوحدات الصناعية الضخمة وتمويلها، وتذليل جميع الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، إلا أن القطاع الصناعي ما زال في حاجة إلى المزيد من الدعم والتطوير خاصةً الصناعات الخدمية غير الكيماوية والبلاستيكية. كذلك أكدت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تركز مكاني عالي للأنشطة الصناعية بمناطق معينة دون غيرها، الأمر الذي يستلزم إيجاد سياسات تنموية تحفيزية تعمل على إعطاء المناطق الإدارية الأخرى فرصة لتسهم في دفع عجلة التنمية الصناعية وخلق صناعة إقليمية متوازنة ومستدامة.

الكلمات الدالة: القطاع الصناعي، التحليل الاقتصادي المكاني، مناطق المملكة، المملكة العربية السعودية.

المقدمة:

شـهد الاقتصـاد السـعودي خـلال العقـود الثلاثـة الماضيـة (1970 – 2000) تحـولاً كبيـراً فـي مختلـف نواحـي الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والعمرانيـة، وقـد سـاهم فـي ذلـك بشـكل أسـاس تضاعـف إنتـاج النفـط وعوائـده. فاقتصـاد المملكـة العربيـة السـعودية يعتمـد وبصفـة رئيسـة علـى النفـط، حيـث تمثـل الصـادرات النفطيـة 90% مـن إجمالـي عوائـد الصـادرات، وحوالـي 75% مـن إيـرادات الموازنـة الحكوميـة ومـا نسـبته 45% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي (وزراة التجـارة والصناعـة، 2012م). ومـن الثابـت أن المملكـة العربيـة السـعودية تمتلـك أكبـر احتياطـي نفطـي فـي العالـم إذ يُقـدر بنحـو 264.2 مليـار برميـل، وهـو مـا يعـادل نسـبة 55% مـن احتياطيـات دول مجلـس التعـاون الخليجـي ونسـبة 29% مـن إجمالـي احتياطيـات أوبـك ونسـبة 23% مـن الاحتياطـي العالمـي (بكـر، 2003م). ولعـل أبلـغ مـؤشر علـى التطـور والنمـو السـريع للاقتصـاد الوطنـي السـعودي هـو تضاعـف الناتـج الوطنـي الإجمالـي أكثـر مـن 33 مـرة فـي 28 عامًـا؛ إذ قفـزت قيمـة السـلع والخدمـات التـي أنتجتهـا السـعودية مـن 4.4 مليـار دولار أمريكـي فـي عـام 1969 م إلـى نحـو 248 مليـار دولار فـي عـام 2000 م، الأمـر الـذي مكّـن المملكـة العربيـة السـعودية مـن تبنـي وتنفيـذ خطـط تنميـة خَمْسـية طموحـة منـذ عـام 1390 هـ، 1970 م، ركّـزت فـي توجهاتهـا الرئيسـة علـى إنشـاء البنـى الأساسـية، وتنميـة القـوى البشـرية وتنويـع روافـد الاقتصـاد غيـر النفطـي، وذلـك بتطويـر القطاعـات الإنتاجيـة الأخـرى كالصناعـة والتعديـن والزراعـة (مؤسسـة النقـد العربـي السـعودي، 2013م).

لقـد حرصـت المملكـة العربيـة السـعودية منـذ نشـأتها الحديثـة علـى إيجـاد صناعـة حديثـة تهـدف إلـى تنويـع القاعـدة الإنتاجيـة وتخفيـف الاعتمـاد علـى إنتـاج النفـط الخـام وتصديـره، وزيـادة إسـهام القطـاع الصناعـي فـي عمليـة التنميـة المسـتدامة وتوافـر فـرص وظيفيـة جديـدة، وتنميـة القـوى العاملـة الوطنيـة لإرسـاء قاعـدة صناعيـة وتقنيـة صلبـة. فالحكومـة السـعودية تـدرك جيداً أن المـوارد الرئيسـة (النفطيـة) والتـي تعتمـد عليهـا فـي تنفيـذ مشـاريعها وبرامجهـا التنمويـة تخضـع لمؤثـرات خارجـة عـن أرادتهـا، كالعـرض والطلـب وتقلبـات الأسـواق العالميـة، بالإضافـة إلـى أن النفـط أحـد أهـم المـوارد الطبيعيـة الناضبـة التـي لا تتجـدد، لـذا كان مـن الضـروري إيجـاد البديـل الأمثـل للإسـراع فـي تحقيـق أهـداف التنميـة الراميـة إلـى تنويـع القاعـدة الاقتصاديـة ورفـع مسـتوى إنتاجيـة الاقتصـاد السـعودي وتحسـين قدراتـه التنافسـية فـي ظـل مسـتجدات العولمـة والتقـدم التكنلوجـي والتقنـي.

لقـد أكـدت خطـط التنميـة المتعاقبـة «علـى أهميـة التصنيـع بكونـه البديـل الأمثـل للإسـراع فـي تحقيـق أهـداف التنميـة بمسـتوياتها الوطنيـة والإقليميـة والمحليـة، فالصناعـة هـي محـور التنميـة فـي المملكـة مسـتهدفة تكويـن قطـاع صناعـي قـوي وقـادر علـى المنافسـة علـى الصعيديـن المحلـي والعالمـي» (خطـة التنميـة السادسـة: ص 238). ففـي عـام 1394هـ (1974م) أصـدرت الحكومـة السـعودية بيانـاً يحـدد المبـادئ الأساسـية للسياسـة الصناعيـة فـي المملكـة العربيـة

السعودية لتحقيق التنمية الصناعية المرجوة، شملت أحد عشر بنداً بالإضافة إلى الحوافز التشجيعية المقدمة من لدن الحكومة كالأراضي والخدمات وتوافر القروض الصناعية وإعانة تدريب العمالة السعودية، بالإضافة إلى الإعفاءات والحماية الجمركية (وزراة التجارة والصناعة، 2012م).

وفي ظل تلك السياسات حقق القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية معدلات نمو متسارعة فاقت الكثير من التوقعات إلى أن أصبحت التجربة الصناعية في المملكة العربية السعودية نموذجاً يحتذى به على المستوى الإقليمي والعالمي (بكر، 2003م)، فقد تضاعف عدد المصانع المنتجة خلال الأربعة عقود الماضية أربع عشرة مرة (من 358 مصنعاً في عام 1973م إلى 5177 مصنعاً في عام 2012م) وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 7% ، وارتفع عدد العمالة من 39 ألف عامل إلى 669 ألف عامل، وبزيادة نسبتها حوالي 1597%، وارتفع رأس مال هذه المصانع من أقل من مليار ريال سعودي إلى أكثر من 523 مليار ريال سعودي خلال نفس المدة (وزراة التجارة والصناعة، 2014م). وعلى الرغم من التطور السريع لهذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية إلا أن هناك تحديات في طريق الوصول إلى الهدف المنشود، والتي تطمح اليه إستراتيجية التنمية الصناعية فيما يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مستوى إنتاجية وتنافسية الاقتصاد السعودي على المستويين المحلي والعالمي (وزارة التجارة والصناعة، 2012م)، فمن بين هذه التحديات:

1. التركز الشديد للأنشطة الصناعية في بعض مناطق المملكة كمناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية واستقطابها العدد الأكبر من الفرص الوظيفية، ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية دون غيرها من مناطق المملكة الثلاث عشرة ،مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى وجود قطاع صناعي غير متوازن لا يحقق أهداف التنمية الوطنية المنشودة في إيجاد تنمية إقليمية صناعية متوازنة ومستدامة (سيف، 1994؛ الشريف، 1996م؛ مشخص، 2010م).
2. مع أن إستراتيجية التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية أخذت على عاتقها تنمية وتطوير جميع الأنشطة الصناعية بلا استثناء، إلا أن الصناعات التحويلية غير البترولية كصناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية والخشبية التي لم تأخذ حقها في النمو والتطور مقارنة بالصناعات النفطية والبتروكيماوية (سيف، 1994؛ وزارة التجارة والصناعة، 2014م: 5).

وفي ظل هذه التحديات والصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية محلياً وعالمياً، أتت أهمية هذا البحث والذي يهدف إلى دراسة وتحليل خصائص ومكونات هذا القطاع الحيوي وطبيعة توزيعه مكانياً بين مناطق المملكة العربية السعودية، بغية التعرف على الأبعاد المكانية للأنشطة الصناعية، ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية وإقليمية متوازنة.

لقد تم ترتيب محتويات هذا البحث في أربعة أجزاء رئيسة: فالجزء الأول يحتوي على

نظرة عامة عن القطاع الصناعي السعودي، والجزء الثاني يتضمن هدف ومنهجية البحث والأساليب الإحصائية والتحليلية المتبعة بالإضافة إلى مصادر المعلومات وحدود البحث، والجزء الثالث يتضمن الدراسات السابقة للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، والجزء الرابع يتضمن نتائج التحليل، أما الجزء الخامس فيحتوي على خلاصة عامة وتوصيات مستخلصة من الدراسة.

هدف ومنهجية البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مكونات القطاع الصناعي بغية التعرف على حجم وطبيعة توزيع مكوناته بين مناطق المملكة العربية السعودية خلال المدة ما بين 1995م إلى 2012م، بالإضافة إلى التعرف على خصائص مكونات هذا القطاع والدور الذي لعبه في توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي خلال هذه الفترة. ولتحقيق هدف الدراسة فإن هذا البحث سيتناول دراسة وتحليل مكونات القطاع الصناعي للمدة ما بين (1995م إلى 2012م)، وسوف يقتصر التحليل على مكونات القطاع الصناعي وطبيعه توزيعها مكانياً بين مناطق المملكة الثلاث عشرة حسب تصنيف مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات شاملة عشرة أنواع من الأنشطة الصناعية الرئيسة وثلاث عشرة منطقة.

أُستقيت معلومات هذه الدراسة من الدوائر الحكومية ذات العلاقة كوزارة الاقتصاد والتخطيط ممثلة بمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة التجارة والصناعة بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات ذات الصلة بالقطاع الصناعي والتنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية. ونظراً لمحدودية نوعية البيانات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالصناعة فسوف يقتصر تحليل مكونات القطاع الصناعي والتغير الذي حدث لهذه المكونات وخصائصها خلال السبع عشرة سنة الماضية على ثلاثة مؤشرات رئيسة، هي: (1) عدد المؤسسات الصناعية، (2) إجمالي قيمة التمويل، بالإضافة إلى (3) عدد العمالة، شاملة جميع مناطق المملكة الثلاثة عشر (انظر الشكل رقم 1 - ملحق الدراسة). ولعرض ومناقشة وتحليل مكونات وخصائص القطاع الصناعي ومعرفة طبيعة توزيعه مكانياً بين مناطق المملكة العربية السعودية الثلاثة عشر خلال الفترة ما بين 1995م إلى 2012م، فقد تم الاعتماد على حساب معامل الأهمية الصناعية صالح، 1985م؛ السماك والتميمي، 1987م وذلك حسب المعادلة الآتية:

ص = (ع+م+ت) / 3

حيث إن :

ص : معامل الأهمية الصناعية.

ع : معامل العمالة.

م : معامل المؤسسات.

ت : معامل التمويل.

وقد تم حساب كل من المعاملات المذكورة حسب الخطوات الآتية:

ع = عدد العاملين في كل مجموعة صناعية / عدد العاملين في مجمل النشاط الصناعي

م = عدد المؤسسات في كل مجموعة صناعية/عدد المؤسسات في مجمل النشاط الصناعي

ت = قيمة التمويل في كل مجموعة صناعية/ قيمة التمويل في مجمل النشاط الصناعي

ويمكن استعمال الأسلوب ذاته في التحليل المكاني للنشاط الصناعي؛ أي في إيجاد معامل أهمية النشاط الصناعي في المنطقة الجغرافية الواحدة بالقياس إلى مجمل النشاط الصناعي في المملكة (أي في إيجاد معامل المصانع والتمويل والعمالة في المنطقة الجغرافية الواحدة بالنسبة لمجمل المملكة (الصالح والسرياني، 1979م؛ صالح، 1985م؛ السماك والتميمي، 1987م؛ سيف، 1994؛ الشريف، 1996م؛ مشخص، 2010م).

الدراسات السابقة:

هناك دراسات كثيرة ومتعددة تناولت موضوع القطاع الصناعي والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية في دول مختلفة شملت الدول الصناعية المتقدمة والنامية على حد سواء، فمعظم الدراسات السابقة إما إنتهجت الطابع التحليلي والبحث عن العوامل التي تؤثر في نمو وتطور القطاع الصناعي أو أنها انتهجت الطابع الموضوعي أو المكاني والبحث عن الوضع الأمثل لتوزيع أنشطة القطاع الصناعي على الحيز المكاني للدولة أو الإقليم الواحد ومن ثم محاولة صياغة حلول سياسية وإستراتيجيات تنموية من شأنها تقليل حدة التباين المكاني للأنشطة الصناعية والوصول إلى التوزيع المثل لها. وفيما يتعلق بدراسات القطاع الصناعي السعودي فهى ما زالت ضئيلة وتكاد تنحصر إما في شكل دراسات عن تطوير الهيكل الصناعي وإما في شكل دراسات عن التركيز الصناعي للأنشطة الصناعية المختلفة أو في شكل دراسات وتقارير حكومية مبسطة عن واقع القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

ومن بين تلك الدراسات دراسة كل من مرطان (1984م) ودراسة زين وبامخرمة (1989م)، حيث ركزت هاتان الدراستان على قياس نسبة التركيز في الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال المدة ما بين 1976م إلى 1981م والمدة ما بين 1975م إلى 1987م على التوالي. كلا الدراستين استخدمتا نموذج مقياس (هرفندال) لقياس التركز الصناعي في الأنشطة الصناعية المختلفة باستخدام البيانات المتعلقة بالمصانع المرخصة المنتجة الصادرة من وزارة الصناعة والكهرباء.

أما دراسة الكسواني (2000م)، فقد ركزت على دراسة محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية وتحليل العوامل المؤثرة في مستوى التركيز الصناعي على مستوى المملكة معتمداً على بيانات المسح الصناعي لعام 1993م فقط، وبإستخدام نموذج مقياس (هرفندال) للإنتاج كمقياس للدراسة. تلت تلك الدراسة دراسة بكر (2003م) والتي تناولت تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية خلال المدة ما بين 1930م

إلـى 2000م، حيـث كان الهـدف مـن هـذه الدراسـة هـو الوقـوف علـى تجربـة التصنيـع فـي المملكـة والإسـتراتيجية التـي بنيـت عليهـا وتوصيـف الهيـكل الصناعـي متنـاولاً أهـم الصناعـات التحويليـة، ودورهـا فـي النشـاط الاقتصـادي السـعودي باسـتخدام تطبيـق دالـة (كوب-دوجـلاس) لقيـاس التركـز الصناعـي للصناعـات التحويليـة المختلفـة.

ومـن بيـن الدراسـات التـي اهتمـت بالجانـب المكانـي (الجغرافـي) للأنشـطة الصناعيـة بالمملكـة العربيـة السـعودية دراسـة كل مـن سـيف (1994م) حـول الخصائـص الجغرافيـة للصناعـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية، ودراسـة مشـخص (2010م) حـول دور الصناعـة التحويليـة فـي التنميـة الإقليميـة السـعودية. فدراسـة سـيف (1994م) ركـزت علـى تعريـف وتحديـد أهـم الخصائـص الجغرافيـة وربطهـا بالتنميـة الصناعيـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية مـن منظـور جغرافـي بحـت، أمـا دراسـة مشـخص (2010م) فركـزت حـول الـدور الـذي تلعبـه الصناعـات التحويليـة بالتنميـة الإقليميـة للمنطقـة الغربيـة مـن المملكـة العربيـة السـعودية فقـط دون النظـر لباقـي مناطـق الملكـة الثـلاث عشـرة. بالإضافـة إلـى مجموعـة مـن التقاريـر والدراسـات الحكوميـة الموجـزة عـن تطـور القطـاع الصناعـي فـي المملكـة العربيـة السـعودية كالتقاريـر السـنوية التـي تصدرهـا وزارة الصناعـة والكهربـاء ووزارة التجـارة والصناعـة وغيرهـا مـن الجهـات أو الهيئـات الحكوميـة ذات العلاقـة بالشـأن الصناعـي السـعودي.

يوضـح اسـتعراض الدراسـات السـابقة عـن القطـاع الصناعـي السـعودي عـدد مـن النقـاط المهمـة التـي تنفـرد بهـا هـذه الدراسـة والتـي يمكـن تلخيصهـا علـى النحـو التالـي:

1. بالرغـم مـن ضآلـة الدراسـات التـي تناولـت موضـوع القطـاع الصناعـي السـعودي إلا أن معظـم الدراسـات السـابقة تناولـت هـذا الموضـوع مـن الجانـب التحليلـي مـع التركيـز علـى تطـور الهيـكل الصناعـي والأنشـطة الصناعيـة التابعـة لـه علـى مسـتوى المملكـة دون النظـر إلـى حجـم وطبيعـة توزيـع مكوناتـه بيـن مناطـق المملكـة العربيـة السـعودية الثـلاث عشـرة، وهـو مـا سـتقوم بـه هـذه الدراسـة.
2. إن أغلـب الدراسـات السـابقة التـي تناولـت القطـاع الصناعـي السـعودي اعتمـدت فـي تحليلها علـى اسـتخدام نمـوذج اختبـار (هرفنـدال) أو مـن خـلال تطبيـق دالـة (كوب-دوجـلاس) لقيـاس التركـز الصناعـي والأنشـطة الصناعيـة المختلفـة علـى مسـتوى الهيـكل الصناعـي الوطنـي، إلا أن هـذه الدراسـة تهـدف إلـى توظيـف مقيـاس الأهميـة الصناعيـة كأسـلوب تحليلـي للأنشـطة الصناعيـة المختلفـة (الهيـكل الصناعـي) بالإضافـة إلـى التحليـل المكانـي للأنشـطة الصناعيـة المختلفـة فـي المنطقـة الجغرافيـة الواحـدة (التوزيـع الصناعـي المكانـي) مـع ربـط نتائـج التحليـل بتقنيـة نظـم المعلومـات الجغرافيـة (GIS) وهـو مـا سـتنفرد بـه هـذه الدراسـة عـن الدراسـات السـابقة.
3. إن أغلـب الدراسـات السـابقة التـي تناولـت القطـاع الصناعـي السـعودي اسـتخدمت بيانـات ثانويـة (قديمـة نوعـا مـا كان أخرهـا بيانـات عـام 2000م) عـن المصانـع المرخصـة المنتجة

بالإضافة إلى عدد العمالة وحجم التمويل الصادرة من وزارة الصناعة والكهرباء، إلا أن هذه الدراسة استخدمت بيانات محدثة عن القطاع الصناعي والأنشطة الصناعية المختلفة من عدة مصادر ثانوية كمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وبيانات وزارة الصناعة والتجارة بالإضافة إلى بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي.

4. إضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالقطاع الصناعي السعودي، فإن هذه الدراسة سوف تثري حاجة المكتبة العربية على وجه العموم والمكتبة السعودية على وجه الخصوص بمثل هذا النوع من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالقطاع الصناعي والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.

التحليل:

1.4 مكونات وخصائص القطاع الصناعي

يقوم الهيكل الصناعي في المملكة العربية السعودية على دعامتين أساسيتين أولهما قطاع الصناعات الأساسية التي تعتمد على الموارد الهيدروكربونية المتوافرة، وتشمل الصناعات البتروكيماوية والصناعات الثقيلة المعدنية كالحديد والصلب والألمنيوم وغيرها من الصناعات الأساسية، وثانيها قطاع الصناعات غير الأساسية أو الصناعات التحويلية شاملة صناعة المواد الغذائية والملابس والورق والطباعة والأخشاب بالإضافة الى صناعات متنوعة أخرى. وبحسب تصنيف وزارة الصناعة والكهرباء وتصنيف مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات فإن القطاع الصناعي يشمل عشرة أنواع من الأنشطة الصناعية الرئيس (أنظر الجدول رقم 1 – ملحق الدراسة).

يشير الجدول رقم (2 – أنظر ملحق الدراسة) إلى المساهمة النسبية للناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة خلال الفترة ما بين 1995م - 2012م، حيث يتضح جلياً أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قد شهد زيادة مطردة خلال السبع عشرة سنة الماضية، ارتفعت فيها من 49.3 بليون ريال في عام 1995م إلى 125.9 بليون ريال عام 2012م أي بارتفاع بلغ حوالي 76.6 بليون ريال وبنسبة زيادة بلغت 155% ومعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.7% خلال نفس المدة. ونتيجة لذلك ارتفعت الأهمية النسبية لهذا القطاع من حوالي 8.8% في عام 1995م إلى حوالي 13.4% عام 2012م. وبمقارنة المساهمة النسبية لقطاع الصناعة بقطاع النفط خلال نفس المدة، نجد أن مساهمة قطاع النفط بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع حوالي 27.8 بليون ريال وبنسبة زيادة بلغت حوالي 15%، ومعدل نمو سنوي بلغ حوالي 0.8%. بينما انخفضت الأهمية النسبية لقطاع النفط من 33.3% في عام 1995م إلى حوالي 22.7% عام 2012م، مما يؤكد نجاح البعد الإستراتيجي للتنمية الاقتصادية الشاملة الذي انتهجته الدولة السعودية في توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية وتنمية مصادر الدخل السعودي غير النفطي.

2.4 الهيكل التنوعي للأنشطة الصناعية

لقد تم تحليل وتصنيف معامل الأهمية الصناعية لأنشطة القطاع الصناعي طبقاً لبيانات 1995م و2012م، ورتبت أهميتها الصناعية إلى ثلاثة أنواع، وذلك حسب معامل الأهمية الصناعية لكل نشاط كما هو موضح بالجدول رقم (3) و الجدول رقم (4) (انظر ملحق الدراسة)، حيث أمكن تقسيم هذه الأنشطة الصناعية إلى ثلاث مجموعات رئيسة:

1.2.4 المجموعة الأولى: (معامل الأهمية > 25)

مجموعة الصناعات عالية الأهمية والتي سجلت معامل أهمية صناعية أكبر من 25 درجة وتضم نوعاً واحداً فقط من الصناعات، هي الصناعات الكيماوية والبلاستيكية وبمعامل أهمية صناعية بلغ 34.5 درجة لعام 1995م و 33.8 درجة لعام 2012م، مكتسبة أهميتها من أن معظم مكوناتها تعتمد على البترول والغاز الطبيعي كمواد خام في تصنيعها وتشغيلها. يمكن تلخيص أهم النتائج التحليلة لهذه المجموعة بما يلي:

- استحوذت هذه المجموعة على ما نسبته 18.7% و 24.3% من إجمالي عدد المصانع بالمملكة، وعلى 61.8% و 55.8% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المستثمرة في مجمل الصناعات السعودية وحوالي 23.1% و 21.4% من مجمل عدد العمالة بالقطاع الصناعي للعامين 1995م و 2012م على التوالي.
- خلال مدة التحليل، ارتفع عدد المصانع وحجم رؤوس الأموال وعدد عمالة هذه المجموعة الصناعية حوالي 161%، 189% و 176% على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 6.1%، 6.4% و 6.2% على التوالي.
- بلغ متوسط حجم التمويل لهذه المجموعة الصناعية حوالي 218 مليون ريال/مصنع في عام 1995م و حوالي 232 مليون ريال/مصنع لعام 2012م.
- بلغ متوسط عدد العمالة لهذه المجموعة الصناعية حوالي 112 عاملا/ مصنع في عام 1995م وحوالي 114 عاملا/مصنع لعام 2012م.

2.2.4 المجموعة الثانية: (10 ≤ معامل الأهمية ≤ 25)

مجموعة الصناعات متوسطة الأهمية، والتي يتراوح معامل أهميتها الصناعية بين 10 درجات و25 درجة وتضم ثلاثة أنواع رئيسة هي الصناعات المعدنية التحويلية، وصناعة مواد البناء والخزف والزجاج بالإضافة الي الصناعات الغذائية والمشروبات.

تحتل الصناعات المعدنية التحويلية المرتبة الأولى بمعامل الأهمية الصناعية؛ إذ بلغ 20.7 درجة لعام 1995م و 16.2 درجة لعام 2012م. وتأتي بالمرتبة الثانية صناعة مواد البناء والخزف والزجاج بمعامل أهمية صناعية 16.6 درجة و 15.7 درجة للعامين 1995م و 2012م على التوالي. ومن ثم الصناعات الغذائية والمشروبات بمعامل أهمية بلغ 12.2 درجة و 14.8 درجة لنفس المدتين الزمنيتين على التوالي. ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه المجموعة على النحو الآتي:

- استحوذت هذه المجموعة على ما نسبته 62.2% و 53.4% من إجمالي عدد المصانع

بالمملكة، وعلى 29.4% و 30.8% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المستثمرة في مجمل الصناعات السعودية، وحوالي 57.1% و 56% من مجمل عدد العمالة بالقطاع الصناعي للعامين 1995م و 2012م على التوالي.

- خلال مدة التحليل، ارتفعت عدد مصانع وحجم رؤوس أموال وعدد عمالة هذه المجموعة الصناعية حوالي 79%، 236% و 192% على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.5%، 7.4% و 6.5% على التوالي.
- بلغ متوسط حجم التمويل لهذه المجموعة الصناعية حوالي 31 مليون ريال/مصنع في عام 1995م و حوالي 58 مليون ريال/مصنع لعام 2012م.
- بلغ متوسط عدد العمالة لهذه المجموعة الصناعية حوالي 83 عامل/مصنع في عام 1995م وحوالي 136 عاملا/مصنع لعام 2012م.

3.2.4 المجموعة الثالثة: (معامل الأهمية < 10)

مجموعة الصناعات ضعيفة الأهمية والتي سجلت معامل أهمية صناعية أقل من 10 درجات وتضم باقي الأنشطة الصناعية، وتتراوح معامل أهميتها ما بين 4.9 درجة كالصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الورقية والطباعة، و 1.7 درجة كصناعة النقل والتخزين. ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه المجموعة بالآتي:

- استحوذت هذه المجموعة على ما نسبته 19.1% و 22.4% من إجمالي عدد المصانع بالمملكة، وعلى 8.8% و 13.4% من إجمالي حجم رؤوس الأموال المستثمرة في مجمل الصناعات السعودية وحوالي 19.8% و 22.6% من مجمل عدد العمالة بالقطاع الصناعي للعامين 1995م و 2012م على التوالي.
- ارتفع عدد مصانع وحجم رؤوس أموال وعدد عمالة هذه المجموعة الصناعية خلال السبع عشرة سنة الماضية حوالي 145%، 386% و 239% على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.4%، 9.7% و 7.5% على التوالي.
- بلغ متوسط حجم التمويل لهذه المجموعة الصناعية حوالي 30 مليون ريال/مصنع في عام 1995م و حوالي 60 مليون ريال/مصنع لعام 2012م.
- بلغ متوسط عدد العمالة لهذه المجموعة الصناعية حوالي 94 عاملا/مصنع في عام 1995م وحوالي 131 عاملا/مصنع لعام 2012م.

3.4 التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية

استناداً إلى مؤشرات التصنيع الثلاثة (عدد المؤسسات الصناعية، إجمالي التمويل وعدد العمالة) لبيانات 1995م و 2012م، وبحسب تصنيف معامل الأهمية الصناعية الذي تم استخدامه في تحليل الفصل الثاني من هذا الجزء من الدراسة، أمكن تصنيف مناطق المملكة الثلاث عشرة إلى ثلاث مجموعات رئيسة، حسب معامل الأهمية الصناعية لكل منطقة من مناطق المملكة (انظر الجدول رقم 5 و 6 و الشكل رقم 2 – ملحق الدراسة).

1.3.4 المجموعة الأولى: مناطق ذات إمكانات تصنيعية بالغة الأهمية (معامل الأهمية > 25)

تضم هذه المجموعة منطقتين فقط هما منطقة الرياض والمنطقة الشرقية، حيث احتلت المنطقة الشرقية المرتبة الأولى بمعامل أهمية صناعية بلغ 35.5 درجة و 30.8 درجة خلال مدة التحليل 1995م و 2012م على التوالي، بينما سجلت منطقة الرياض معامل أهمية صناعية بلغ 27.8 درجة لعام 1995م و 30.2 درجة لعام 2012م. استحوذت هاتان المنطقتان على أكثر من 60% من إجمالي عدد المصانع وإجمالي التمويل وإجمالي عدد العمالة بالقطاع الصناعي السعودي للعامين 1995م و 2012م على التوالي. كذلك ارتفعت عدد مصانع وحجم رؤوس أموال وعدد عمالة القطاع الصناعي بهذه المنطقتين خلال السبع عشرة سنة الماضية حوالي 113%، 205% و188% على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 4.6%، 6.8% و 6.4% على التوالي.

احتلت مجموعة الصناعات الكيماوية والبلاستيكية في المنطقة الشرقية المرتبة الأولى من حيث الأهمية الصناعية، حيث بلغ معامل أهميتها الصناعية 44.9 درجة في عام 1995م و 41.3 درجة لعام 2012م. يليها الصناعات المعدنية التحويلية بمعامل أهمية بلغ 19.1 درجة و 17.1 درجة للأعوام 1995م و 2012م على التوالي. ثم صناعة مواد البناء والخزف والزجاج بمعامل أهمية تراوح ما بين 13.9 درجة لعام 1995م و 11.8 درجة لعام 2012م. أما الأنشطة الصناعية الأخرى فتعتبر أنشطة قليلة الأهمية بالنسبة للمنطقة الشرقية؛ إذ تراوحت معاملاتها الصناعية بين 9 درجات لصناعة المواد الغذائية والمشروبات و 1.1 درجة لصناعة النقل والتخزين (انظر الجدول رقم 7، والشكل رقم 3 – ملحق الدراسة).

وبالنسبة لمنطقة الرياض فقد سجلت مجموعة الصناعات المعدنية التحويلية (27.8 درجة) وصناعة مواد البناء والخزف والزجاج (20.8 درجة) والصناعات الكيماوية والبلاستيكية (17.1 درجة) المراتب الثلاثة الأولى من حيث الأهمية التصنيعية لعام 1995م، أما في عام 2012م، فقد سجلت مجموعة الصناعات الغذائية والمشروبات (18.1 درجة) المرتبة الثالثة من حيث الأهمية الصناعية بالإضافة إلى الصناعات المعدنية التحويلية (21.2 درجة) وصناعة مواد البناء والخزف والزجاج (19.8 درجة). وسجلت باقي الأنشطة الصناعية الأخرى معاملات تصنيع قليلة الأهمية تراوحت ما بين 5.3 درجة لمجموعة الصناعات الورقية والطباعة و 2.0 درجة لصناعة النقل والتخزين.

2.3.4 المجموعة الثانية: مناطق ذات إمكانات تصنيعية متوسطة الأهمية (10 ≥ معامل الأهمية ≥ 25)

تضم هذه المجموعة منطقة واحدة فقط هي منطقة مكة المكرمة وبمعامل أهمية صناعية بلغ 24.6 درجة و 24.2 درجة لعامي 1995م و 2012م على التوالي. خلال فترة التحليل، استحوذت هذه المنطقة على أكثر من 25% من إجمالي عدد المصانع وإجمالي عدد العمالة وحوالي 20% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة بالقطاع الصناعي السعودي.

كذلك ارتفعت عدد مصانع وحجم رؤوس أموال وعدد عمالة القطاع الصناعي بهذه المنطقة، خلال السبع عشرة سنة الماضية، حوالي 95%، 246% و 189% على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 4%، 7.6% و 6.4% على التوالي.

احتلت مجموعة الصناعات الكيماوية والبلاستيكية المرتبة الأولى من حيث الأهمية الصناعية لمنطقة مكة المكرمة، حيث بلغ معامل أهميتها الصناعية 27.2 درجة في عام 1995م وارتفع إلى 31.6 درجة في عام 2012م. يليها الصناعات المعدنية التحويلية بمعامل أهمية بلغ 24.1 درجة و 17.0 درجة للأعوام 1995م و 2012م على التوالي. ثم صناعة المواد الغذائية والمشروبات بمعامل أهمية تراوح ما بين 17.4 درجة لعام 1995م و 18.8 درجة لعام 2012م. واحتلت صناعة مواد البناء والخزف والزجاج المرتبة الرابعة بمعامل أهمية تراوح ما بين 13.2 درجة لعام 1995م و 11.2 درجة لعام 2012م. أما بقية الأنشطة الصناعية الأخرى فقد سجلت معاملات تصنيع ذات أهمية ضعيفة تراوحت ما بين 5.3 درجة لمجموعة الصناعات الورقية والطباعة و 1.9 درجة لمجموعة الصناعات المتنوعة الأخرى.

3.4. المجموعة الثالثة: مناطق ذات إمكانات تصنيعية ضعيفة الأهمية (معامل الأهمية < 10)

تضم باقي المناطق الإدارية العشر معاملات أهمية صناعية تراوحت ما بين 7.2 درجة لمنطقة المدينة المنورة و 0.1 درجة لمنطقتي الحدود الشمالية والباحة. استحوذت هذه المناطق العشرة على أكثر من 15% من إجمالي عدد المصانع وإجمالي رؤوس الأموال المستثمرة وحوالي 11% من إجمالي عدد العمالة بالقطاع الصناعي السعودي خلال فترة التحليل. كذلك ارتفعت عدد مصانع وحجم رؤوس الأموال وعدد عمالة القطاع الصناعي بهذه المنطقة، خلال السبع عشرة سنة الماضية، حوالي 119%، 251% و 295% على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 4.7%، 7.7% و8.4% على التوالي. وعلى الرغم من تصنيف هذه المناطق على أنها مناطق ذات إمكانات تصنيعية ضعيفة أو مناطق أقل حظاً في مجال التصنيع، إلا أن كل منطقة من هذه المناطق تتميز بوجود صناعات ذات معاملات تصنيع عالية الأهمية أعلى من التي وجدت في المناطق السابقة. ومن بين هذه المناطق ما يلي:

- احتلت منطقة المدينة المنورة المرتبة الأولى من حيث الأهمية الصناعية لمجموعة الصناعات الكيماوية والبلاستيكية مقارنةً بباقي مناطق المملكة الثلاث عشرة، حيث سجل معامل الأهمية الصناعية لهذا النشاط 46.5 درجة و 50.2 درجة طبقاً لبيانات 1995م و2012م على التوالي.
- احتلت خمس مناطق إدارية (الحدود الشمالية، نجران، جازان، عسير ومنطقة تبوك) المراتب الخمس الأولى من حيث الأهمية الصناعية لمجموعة صناعات مواد البناء والخزف والزجاج مقارنةً بباقي مناطق المملكة الثلاث عشرة، حيث بلغ معامل

الأهمية الصناعية لهذا النشاط 81.1 درجة، 67.5 درجة، 67.3 درجة، 45.0 درجة و 36.3 درجة طبقاً لبيانات 2012م على التوالي.

- مقارنةً بباقي مناطق المملكة، احتلت كلاً من منطقة الجوف ومنطقة حائل ومنطقة القصيم المراتب الثلاث الأولى من حيث الأهمية الصناعية لمجموعة الصناعات الغذائية والمشروبات، حيث بلغ معامل الأهمية الصناعية لهذا النشاط 65.7 درجة، 54.2 و 35.0 درجة طبقاً لبيانات 2012م على التوالي.

الخلاصة والتوصيات:

لقد عرض وناقش هذا البحث نتائج الدراسة الخاصة بدراسة وتحليل حجم وخصائص مكونات القطاع الصناعي السعودي وطبيعة توزيعه مكانياً بين مناطق المملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين 1995م إلى 2012م. ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة بما يلي:

1. عكست نتائج الدراسة حجم الإنجاز الضخم والتطور الكبير في مجال القطاع الصناعي السعودي خلال مدة زمنية قصيرة جداً، ساعدها في ذلك الدور الفعال الذي لعبته الحكومة السعودية من خلال سياسة دعم الصناعة وتشجيعها واستغلال الموارد المالية النفطية الاستغلال الامثل في إقامة الوحدات الصناعية الضخمة، وتمويلها وتذليل جميع الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.
2. على الرغم من التطور الكمي والنوعي الكبير في حجم ومكونات القطاع الصناعي السعودي إلا أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت ضعيفة نوعاً ما. صحيح أن مساهمة القطاع الصناعي ارتفعت من 8.8% إلى 13.4% خلال السبع عشرة سنة الماضية، إلا أنه ما زال في حاجة إلى المزيد من الدعم والتطوير خاصةً الصناعات الخدمية غير الكيماوية والبلاستيكية.
3. تصدرت الصناعات الكيماوية والبلاستيكية قائمة الصناعات التحويلية فهي تستحوذ على حوالي 25% من إجمالي عدد المصانع السعودية، وتستأثر بحوالي 56% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة، وتستوعب نحو 22% من إجمالي الأيدي العاملة بالقطاع الصناعي السعودي، يليها في الأهمية مجموعة الصناعات المعدنية التحويلية وصناعة مواد البناء والخزف والزجاج ثم صناعة المواد الغذائية والمشروبات، أما باقي الأنشطة الصناعية الأخرى فتكاد تكون معدومة الأهمية، فقد تراوحت نسب استحواذها من إجمالي عدد المصانع السعودية ما بين 6% و 2%، واستأثرت بنسب تراوحت ما بين 8% و 0.7% من إجمالي الاستثمارات، وحوالي 5.4% و 2.4% من إجمالي عدد الأيدي العاملة بالقطاع الصناعي السعودي. مما يدل على بطأ تقدم هذه الصناعات مقارنةً بالصناعات المتقدمة الأخرى. لتحقيق قاعدة إنتاجية صناعية متنوعة ومستدامة ينبغي دعم وتركيز الاهتمام على هذه الأنشطة الصناعية جنباً إلى جنب

مع الصناعات المتقدمة، وإعطائها فرصة لتسهم في دفع عجلة التصنيع السعودي واستيعاب العمالة المتزايدة، وتجنب استقطاب صناعات معينة للاقتصاد السعودي.

4. استحوذت المناطق الإدارية الثلاث (الرياض، المنطقة الشرقية، مكة المكرمة) على حوالي 85% من إجمالي عدد المصانع السعودية، واستأثرت بحوالي 83% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة، واستوعبت نحو 90% من إجمالي الأيدي العاملة بالقطاع الصناعي السعودي خلال السبع عشرة سنة الماضية. مما يدل على وجود تركز مكاني عالٍ للأنشطة الصناعية بمناطق معينة دون غيرها.

وفي ضوء ما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة، توصي الدراسة بالآتي:

1. أهمية العمل على إيجاد آلية جديدة تهدف إلى دعم وتطوير الصناعة الوطنية خاصة الصناعات الخدمية غير الكيماوية والبلاستيكية والتي يتزايد طلب الأسواق المحلية عليها من خلال العمل على استيعاب التقنيات الصناعية والإنتاجية الحديثة. الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على مستوى إنتاجية وتنافسية الاقتصاد السعودي على المدى المتوسط والبعيد.
2. لخلق اقتصاد وطني متنوع قادر على تحقيق تنمية صناعية متوازنة ينبغي إعطاء المناطق الإدرايية الأخرى غير المناطق الرئيسة الثلاث (الرياض، مكة المكرمة والمنطقة الشرقية) فرصة المساهمة في دفع عجلة التنمية الصناعية وخلق صناعة إقليمية متوازنة ومستدامة تعمل على تحقيق الأهداف المنشودة بخطط التنمية الوطنية السعودية على المدى المتوسط والبعيد، وذلك عن طريق ثلاثة محاور رئيسة:
   أ. إيجاد برامج وسياسات تحفيزية للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) لتبني مشاريع صناعية بالمناطق الإدارية الضعيفة.
   ب. تطوير برامج تعليمية ومهنية وتدريبية تعمل على رفع مستوى الكفاءة البشرية وتطوير العنصر البشري في تلك المناطق.
   ج. تطوير وصيانة البنية التحتية وتوفير رؤوس الأموال لمزيد من الاستثمار الصناعي واستمرار الدعم والمساندة الحكومية لحركة التصنيع في تلك المناطق.
3. أخيراً توصي الدراسة بضرورة إيجاد منظومة معلوماتية متكاملة عن القطاع الصناعي بجميع جوانبه المادية والبشرية على مستوى المناطق الإدارية والمحافظات التابعة لها، الأمر الذي يساهم في دفع عجلة الاستثمار الصناعي والتنمية الصناعية من جهة، ويُسهل عملية جمع المعلومات والقيام بدراسات علمية أكثر دقة وشمولية تساعد متخذي القرار بالشأن الصناعي الوطني من جهة أخرى.

المصادر والمراجع:

الأمم المتحدة (2009م)، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية – الطبعة الرابعة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.

بكر، نجلاء محمد (2003م)، تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية: 1930م – 2000م، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي، المجلد الرابع/ ع 7: ص 1-46.

السماك، محمد أزهر وعباس علي التميمي (1987م)، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

سيف، محمود أحمد (1994م)، الخصائص الجغرافية للصناعة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، دولة الكويت، المجلد 19، العدد 72.

الشريف، عبد الرحمن صادق (1996م)، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، دار الملك عبدالعزيز للبحوث والدراسات، الرياض، المملكة العربية السعودية.

صالح، حسن عبد القادر (1985م)، مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق، عمان، الأردن.

الصالح، ناصر عبد الله ومحمد السرياني (1979م)، الجغرافية الكمية والإحصائية، مطابع دار الفنون جدة، المملكة العربية السعودية.

مشخص، محمد عبدالحميد (2010م)، دور الصناعة التحويلية في التنمية الاقليمية السعودية: دراسة تقويمية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، دولة الكويت، المجلد 36، العدد 138.

مؤسسة النقد العربي السعودي (2013مـ)، التقرير السنوي الثامن والأربعون 1433ه (2013م)، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط (2012م)، حصر المؤسسات الصناعية في المملكة العربية السعودية، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، الخطة الخمسية السادسة: 1415-1420ه (1995-2000م)، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة التجارة والصناعة (2012م)، ملامح السياسة الصناعية في المملكة العربية السعودية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة التجارة والصناعة (2014م)، الصناعية في المملكة...نهضة تتواصل، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة الشؤون البلدية والقروية (1998م)، مناطق المملكة العربية السعودية حسب التقسيم الاداري الجديد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 7.

وزارة الصناعة والكهرباء (1998م)، النشرة الإحصائية الصناعية 1416هـ/1995م، إدارة الإحصاء الصناعي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني (1995م)، الكتاب الإحصائي السنوي – 1995م/1995م، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني (1995م)، دليل المنتجات السعودية المصنعة الطبعة العاشرة، صندوق التنمية الصناعية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الشكل رقم (1): المناطق الإدارية للمملكة العربية السعودية

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية – 1998م

الجدول رقم (1): تصنيف أنشطة القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

رقم التصنيف (ISIC)[1]	النشاط الصناعي
31	الصناعات الغذائية والمشروبات
32	الصناعة النسيجية والجلدية
33	الصناعة الخشبية والأثاث
34	الصناعة الورقية والطباعة
35	الصناعة الكيمياوية والبلاستيكية
36	صناعة مواد البناء والخزف والزجاج
37	الصناعة المعدنية
38	الصناعة المعدنية التحويلية
39	الصناعات المتنوعة
71	صناعة النقل والتخزين

المصدر: وزراة الصناعة والكهرباء، 1998م؛ مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات 2012م.

الجدول رقم (2): المساهمة النسبية للناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بالأسعار الثابتة لعام 1999م

النشاط	1995م		2012م		معدل النمو السنوي (%)
	القيمة (بليون ريال)	الأهمية النسبية (%)	القيمة (بليون ريال)	الأهمية النسبية (%)	
الصناعات التحويلية	49.3	8.8	125.9	13.4	5.7
تكرير الزيت	16.4	2.9	22.6	2.4	1.9
صناعات أخرى	32.9	5.9	103.3	11.0	7.0
قطاع النفط	185.7	33.3	213.6	22.7	0.8
الناتج المحلي الإجمالي	557.6	100	941.8	100	3.1

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثامن والأربعون، 2013م: 291-292.

(1) التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) هو نظام تابع للأمم المتحدة لتصنيف البيانات الاقتصادية وفقًا لنوع النشاط الاقتصادي الشائع في مجالات الإنتاج والتوظيف والناتج المحلي الإجمالي وفي المجالات الإحصائية الأخرى (الأمم المتحدة، 2009م).

الجدول رقم (3): تصنيف الأنشطة الصناعية حسب معامل الأهمية الصناعية لعام 1995م

التصنيف	العدد	النوع	عدد المصانع	إجمالي التمويل (مليون ريال)	عدد العمالة	الأهمية النسبية (%)			متوسط معامل الأهمية	متوسط عدد المصانع	متوسط حجم التمويل (مليون ريال/المصنع)	متوسط عدد العمالة (عامل/ المصنع)
						عدد المصانع	إجمالي التمويل	عدد العمالة				
صناعات عالية الأهمية	1	الكيمياوية والبلاستيكية	463	100,975	51,937	18.7	61.8	23.1	34.5	463	218	112
صناعات متوسطة الأهمية	3	المعدنية التحويلية، مواد البناء والخزف والزجاج، الغذائية والمشروبات	1,540	47,921	128,324	62.2	29.4	16.5	16.5	513	31	83
صناعات ضعيفة الأهمية	6	الصناعات الأخرى	473	14,384	44,526	19.1	8.8	19.8	2.7	79	30	94
الإجمالي	10	--	2,476	163,180	224,787	100	100	100	--	248	65.9	91

الجدول رقم (4): تصنيف الأنشطة الصناعية حسب معامل الأهمية الصناعية لعام 2012م

التصنيف	العدد	النوع	عدد المصانع	إجمالي التمويل (مليون ريال)	عدد العمالة	الأهمية النسبية (%)			متوسط معامل الأهمية	متوسط عدد المصانع	متوسط حجم التمويل (مليون ريال/المصنع)	متوسط عدد العمالة (عامل/المصنع)
						عدد المصانع	إجمالي التمويل	عدد العمالة				
صناعات عالية الأهمية	1	الكيمياوية والبلاستيكية	1,257	291,690	143,351	24.3	55.8	21.4	33.8	1,257	232	114
صناعات متوسطة الأهمية	3	المعدنية التحويلية، مواد البناء والخزف والزجاج، الغذائية والمشروبات	2,762	161,250	374,528	53.4	30.8	56.0	15.6	921	58	136
صناعات ضعيفة الأهمية	6	الصناعات الأخرى	1,158	69,840	151,152	22.4	13.4	22.6	3.2	193	60	131
الإجمالي	10	--	5,177	522,780	669,031	100	100	100	--	518	101	129

الجدول رقم (5): تصنيف مناطق المملكة حسب معامل الأهمية الصناعية، 1995م

التصنيف	العدد	المنطقة	عدد المصانع	إجمالي التمويل (مليون ريال)	عدد العمالة	الأهمية النسبية (%)			متوسط معامل الأهمية	متوسط عدد المصانع	متوسط حجم التمويل (مليون ريال/المصنع)	متوسط عدد العمالة (عامل/ المصنع)
						عدد المصانع	إجمالي التمويل	عدد العمالة				
مناطق ذات إمكانات تصنيعية عالية الأهمية	2	الرياض والمنطقة الشرقية	1,461	104,858	142,902	59.0	64.3	63.6	31.1	731	71.8	98
مناطق ذات إمكانات تصنيعية متوسطة الأهمية	1	مكة المكرمة	660	31,441	62,518	26.7	19.3	27.8	24.6	660	47.6	95
مناطق ذات إمكانات تصنيعية ضعيفة الأهمية	10	المناطق الأخرى	355	26,881	19,367	14.3	16.5	8.6	1.3	36	75.7	55
الإجمالي	13	--	2,476	163,180	224,787	100	100	100	--	190	65.9	91

الجدول رقم (6): تصنيف مناطق المملكة حسب معامل الأهمية الصناعية، 2012م

التصنيف	العدد	المنطقة	عدد المصانع	إجمالي التمويل (مليون ريال)	عدد العمالة	الأهمية النسبية (%)			متوسط معامل الأهمية	متوسط عدد المصانع	متوسط حجم التمويل (مليون ريال/المصنع)	متوسط عدد العمالة (عامل/ المصنع)
						عدد المصانع	إجمالي التمويل	عدد العمالة				
مناطق ذات إمكانات تصنيعية عالية الأهمية	2	الرياض والمنطقة الشرقية	3,116	319,492	411,812	60.2	61.1	61.6	30.5	1,558	102.5	132
مناطق ذات إمكانات تصنيعية متوسطة الأهمية	1	مكة المكرمة	1,285	108,944	180,697	24.8	20.8	27.0	24.2	1,285	84.8	141
مناطق ذات إمكانات تصنيعية ضعيفة الأهمية	10	المناطق الأخرى	776	94,345	76,522	15.0	18.0	11.4	1.5	78	121.6	99
الإجمالي	13	--	5,177	522,780	669,031	100	100	100	--	398	101.0	129

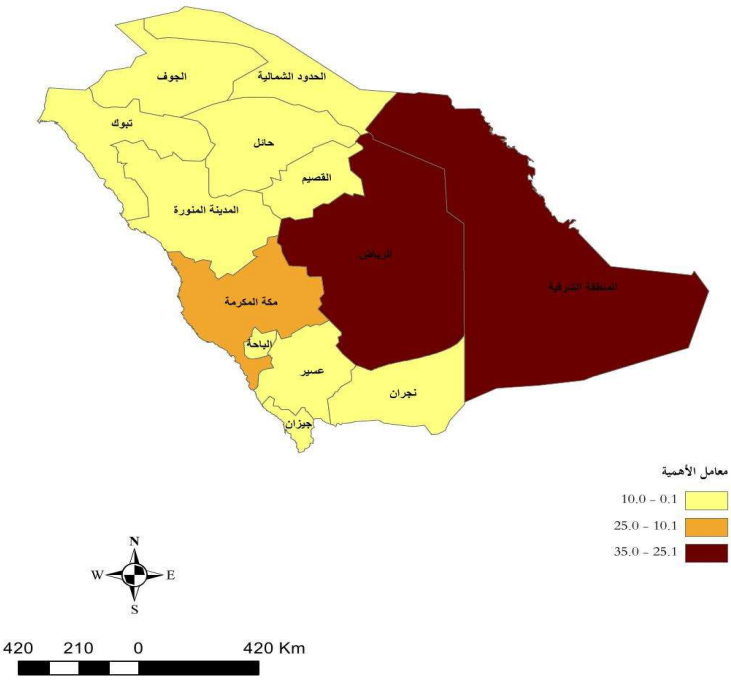

المصدر: وزراة الشؤون البلدية والقروية، ١٤١٥هـ - التحليل من قبل الباحث

الشكل رقم (2): تصنيق مناطق المملكة الثلاث عشرة حسب الأهمية الصناعية لعامي 1415ه (1995م) و 1432ه (2012م)

الجدول رقم (7): معامل الأهمية الصناعية حسب النشاط الصناعي والمنطقة الإدارية، 1995م و 2012م

المنطقة	الصناعة الغذائية والمشروبات		الصناعة النسيجية والجلدية		الصناعة الخشبية والأثاث		الصناعة الورقية والطباعة		الصناعة الكيمياوية والبلاستيكية		صناعة مواد البناء والخزف والزجاج		الصناعة المعدنية		الصناعة المعدنية التحويلية		صناعة النقل والتخزين		صناعات متنوعة	
	1995م	2012م	1995م	2012م	1995م	2012م	1995م	2012م	1995م	2012م	1995م	2012م	1995م	2012م	1995م	2012م	1995م	2012م	1995م	2012م
الرياض	12.5	18.1	7.3	4.8	4.5	4.6	6.4	5.3	17.1	17.8	20.8	19.8	0.3	3.7	27.8	21.2	1.1	2.0	2.3	2.6
القصيم	26.0	35.0	1.1	1.2	3.5	3.6	1.0	2.5	13.6	18.2	33.5	27.8	0.0	1.5	19.4	8.9	0.6	0.9	1.2	0.4
مكة المكرمة	17.4	18.8	4.1	3.8	2.3	3.1	7.5	5.6	27.2	31.6	13.2	11.2	1.3	4.0	24.1	17.0	0.4	3.0	2.6	1.9
المدينة المنورة	13.2	12.5	5.5	3.4	3.3	2.3	0.5	0.5	46.5	50.2	22.1	22.7	0.0	0.7	5.4	6.6	1.4	0.7	2.1	0.5
الشرقية	9.0	9.0	1.8	1.9	3.3	3.3	3.8	4.1	44.9	41.3	13.9	11.8	3.2	8.3	19.1	17.1	0.4	1.1	0.7	2.2
جيزان	16.9	23.0	0.0	2.3	0.0	0.0	1.8	0.9	2.0	4.5	70.0	67.3	0.0	0.0	6.7	2.0	2.6	0.0	0.0	0.0
نجران	17.8	17.0	0.0	0.0	0.0	4.3	0.0	0.0	25.4	9.2	44.9	67.5	0.0	0.0	12.0	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0
عسير	29.7	20.1	0.0	1.6	0.0	1.1	1.1	4.4	5.5	16.3	50.4	45.0	0.0	1.0	13.2	9.7	0.0	0.4	0.0	0.4
الباحة	21.0	25.0	0.0	22.5	0.0	0.0	20.5	8.0	14.9	17.1	43.6	20.8	0.0	0.0	0.0	6.6	0.0	0.0	0.0	0.0
حائل	31.9	54.2	0.0	1.8	13.8	7.9	8.0	3.8	5.2	5.7	21.1	18.9	0.0	0.0	20.0	7.7	0.0	0.0	0.0	0.0
تبوك	37.0	31.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	31.5	26.5	18.7	36.3	0.0	1.0	10.4	4.3	2.3	0.0	0.0	0.0
الحدود الشمالية	0.0	7.6	0.0	0.0	0.0	2.3	0.0	0.0	31.9	2.3	51.7	81.1	0.0	0.0	16.4	6.7	0.0	0.0	0.0	0.0
الجوف	35.7	65.7	6.6	0.0	0.0	0.0	7.0	0.0	18.8	11.8	11.5	20.2	0.0	0.0	20.4	2.4	0.0	0.0	0.0	0.0
المملكة	12.2	14.8	3.9	3.2	3.1	3.5	4.9	4.3	34.5	33.8	16.6	15.7	1.6	4.9	20.7	16.2	0.6	1.7	1.6	1.9

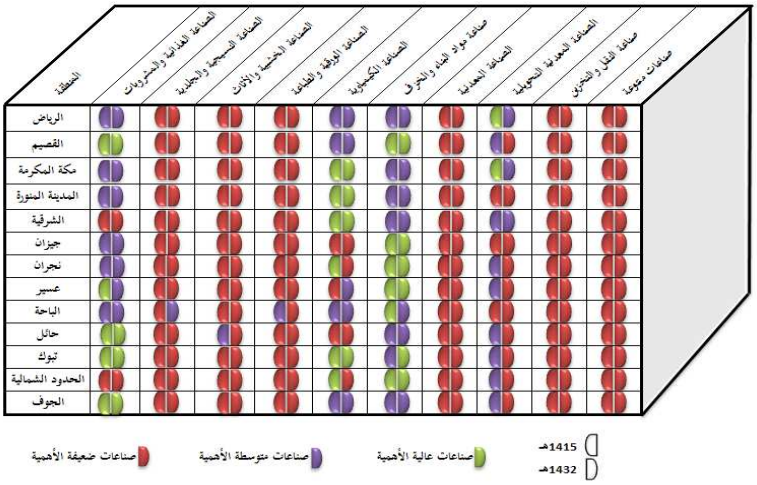

الشكل رقم (3): معامل الأهمية الصناعية حسب النشاط والمنطقة الإدارية، 1415ه (1995م) و 1432ه (2012م)

Industrial Sector in Saudi Arabia: A Spatial Economic Analysis Perspective

Abdulkarim K. Alhowaish
College of Architecture and Planning - University of Dammam
Dammam - KSA

Abstract

This paper aims to study and analyze the size and characteristics of Saudi industrial sector's components and the nature of spatially sectoral distribution among thirteen Saudi regions during the period of 1995 and 2012. The analysis revealed that, despite the fact that the Saudi government played a critical role in establishing and developing the industrial base of Saudi Arabia through a national industrial policy of support and encourages, the need is still urgent for the Saudi government to support and encourage other industrial activities especially service-oriented activities away from chemical and plastic industries. The analysis also revealed that, most industrial activities were highly concentrated in certain regions which indicated that the spatial variation between Saudi regions still exists. More government actions are needed to accelerate the opportunities of other Saudi regions to contribute to the national industrial development and the creation of spatially balanced and sustained industrial sector.

Keywords: Industrial Sector, Spatial Economic Analysis, Saudi Regions, Kingdom of Saudi Arabia.